الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

الفدرالية الديمقراطية للشغل

المنظمة الديمقراطية للشغل

النقابة الشعبية للمأجورين

# بـيـان مـشـتـرك لفاتـح ماي 2024

## التنسيق النقابي الخماسي يخلد العيد الأممي
## تحت شعار:
## مستمرون في الدفاع عن حقوق ومكتسبات المستخدمين

يخلد التنسيق النقابي الخماسي ، بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء يوم الاربعاء فاتح ماي 2024 ، العيد الأممي للطبقة العاملة إلى جانب المأجورين و مستخدمات ومستخدمي المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب ،في ظل ظرفية دقيقة وحساسة ومصيرية.

والتنسيق النقابي الخماسي بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء ، يخلد هذه الذكرى التي تصادف بداية العد العكسي والمرحلة الاخيرة لتنزيل الشركات الجهوية في الجهات الأربع ،كما تمت برمجته في المراسيم التطبيقية للقانون رقم 21 .83 ،والتي حددت سقفا زمنيا يبتدئ من بداية الأسبوع الأخير لشهر يونيو 2024 ،مالم تدفع بعض الاكراهات الحكومة لاصدار مرسوم تعديلي ،لتاجيل هذا التنزيل وتغيير السقف الزمني المحدد سلفا ،على الأقل في بعض الجهات.

وكما عبرنا عن ذلك في بياناتنا وبلاغاتنا ومختلف محطاتنا النضالية ،فاننا نتمسك برفضنا نقل مستخدمي التوزيع للمكتب لهاته الشركات الجهوية ،ليس من باب المزايدة او من باب تصريف الخطاب الشعبوي أو الشد الابتزازي المساوماتي ،بل ان موقفنا هذا كان مبنيا على معطيات موضوعية من الناحية المهنية والإدارية والمؤسساتية، ولعل ابرزها سريان قانون أساسي مختلف شكلا ومضمونا مقارنة بالقانون الأساسي الساري على مستخدمي المتدخلين الاخرين في قطاع التوزيع من وكالات وشركات التدبير المفوض وقطاع الكهرباء للمكتب . وفشل عملية دمج قطاعي الكهرباء والماء للمكتب في مؤسسة واحدة، ومنذ اكثر عقد من الزمن ،يجب ان تبقى حاضرة وراسخة في اذهان مسيري الموارد البشرية المستقبليين في الشركات الجهوية حين تنزيلها .وحسب بعض المعطيات المستقاة مؤخرا ،فان تكليف مكتب دراسات لجمع المعطيات وتقييم كفاءات بعض المسؤولين في المكتب ،قد خلق ارباكا و هوة واضحة اثناء المقابلات ،خاصة بالنسبة لمناصب رؤساء المصالح والاقسام ،مما يؤشر على إمكانية حدوث احتقانات مستقبلا ، لورود اختلافات وتباينات في المكتسبات الثقافية والتربية المهنية المتباينة في كل مؤسسة.

وان كنا كما اشرنا لذلك مرارا ،فاننا لانرفض ولانعارض أي اصلاح ،يروم تخليق وتجويد المرفق والخدمة العمومية ،الا ان ذلك لايجب ان يكون على حساب مستخدمي قطاع الماء بالمكتب.

كما تحل هذه الذكرى في ظل وضع دولي يتسم بالحرب الممنهجة التي يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة ،و التي اودت بحياة الالاف من الفلسطينيين في ظل تواطئ دولي و صمت عربي و إسلامي مريب ، وفي سياق اجتماعي متأزم ومتميز بتمدد موجة غلاء الأسعار بشكل غير مسبوق سواء في المحروقات أو في جل المنتجات التي تشكل المعيش اليومي للمواطنين ،والتي أثرت بشكل سلبي على

القدرة الشرائية للمواطنين، و غياب أي افق لتحسين الوضع مع لامبالاة الحكومة و فرض سياسة الامر الواقع في ظل اختلال ميزان القوى ومحاولة تصفية أنظمة التقاعد
و يصادف هذا العيد الأممي تسارع الخطى ،من أجل تنزيل الشركات الجهوية دون اعطاء اجوبة مقنعة حول هذه الهرولة ،و في ظل تخوفات مشروعة للمستخدمين حول المستقبل المظلم ،والتنسيق الخماسي يجدد رفضه لاي مشروع يهدف المساس بعمومية القطاع ومكتسبات المستخدمين او رهن وضعية المستخدمين بقرارات مزاجية وظرفية .
وتفعيلا للاستمرار في النضال المسؤول من أجل إقرار عدالة اجتماعية حقيقية وتحصينا للمكتسبات، وصونا للحقوق والحريات وكرامة المستخدم، فإن التنسيق النقابي الخماسي يؤكد على المطالب التالية ويدعو كافة المستخدمين والمستخدمات إلى الانخراط الواسع في إحياء تظاهرة فاتح ماي للمطالبة ب:

- استرجاع الاقتطاعات التي مست المنحة السنوية
- احترام الحريات النقابية ودعوة الادراة لتعاقد و ميثاق أخلاقي مع النقابات لتجويد المشهد النقابي أساسه الشراكة والتعامل على قدم المساواة مع كل النقابات
- تجويد الفصلين 51 و52 من القانون الأساسي المتعلقين بانتخابات اللجان الثنائية بما يراعي الشفافية والتطور النوعي والكمي والمجالي للمكتب لافراز تمثيلية حقيقية للمستخدمين
- مراجعة مذكرة المصلحة ليوم 15 يونيو 2015 المتجاوزة الخاصة بالتعيين في مناصب المسؤولية داخل قطاع الماء التي لم تعمل الا على تقنين الزبونية والمحسوبية مع ربط المسؤولية بالمحاسبة
- توفير الإمكانيات البشرية واللوجيستيكية الضرورية للقيام بالمهام الموكولة للمكتب
- رقمنة الشؤون الاجتماعية والإدارية والصحية فيما يخص الاستفادة من مختلف الخدمات
- استمرار تسوية ملف حملة الشواهد و التقنيين حتى ما بعد الالتحاق بالشركات الجهوية مع رفضنا للعدد المقترح بين المكتب والشركات الجهوية
- الحفاظ على كافة المنح و الخدمات الاجتماعية و الصحية
- احداث منحة النقل بالنسبة للمستخدمين المنقلين للشركات الجهوية
- تخصيص اجرة 3 اشهر كاسهم للمستخدمين في الشركات الجهوية
- إقرار زيادة عامة في الاجر لمواكبة ارتفاع الأسعار والتخفيف من عبء تكاليف المعيشة
- إقرار زيادة عامة بنسبة 5% في جميع المنح الفصلية مع توحيد الوعاء المخصص لاحتسابها
- الزيادة في التعويضات المرتبطة بالمسؤولية
- الرفع من حصيص الترقي الى 35%
- احداث منحة الاحالة على التقاعد
- ادخال اعانة الكراء في العناصر المحتسبة في التقاعد وتحسين تقاعد المستخدمين
- الرفع من منحة الاوساخ و تعميمها لتشمل كافة مستخدمي التطهير والمخبريين
- الرفع من اعانة عيد الاضحى
- الرفع من منحة محاضر الجولان
- الحفاظ على مكسب الانتقال فيمابين الجهات بالنسبة للشركات الجهوية
- تعميم المنحة الكيلومترية على اعوان التنفيذو المهارة
- مراجعة وضعية السلالم الدنيا
- تسوية ملفات مسؤولي المصالح بالنيابة
- الاستمرار في تنظيم الامتحانات المهنية و الداخلية
- تسريع عملية الانتقال للمستفيدين من عملية الحركة الانتقالية او التبادل او طلبات الانتقال العادية
- التأكيد على الاستمرار في الاستفادة من جميع المنح بدون استثناء ما بعد الالتحاق بالشركات الجهوية بما فيها المنحة الكيلومترية

- استمرار استفادة المستخدمين المنقلين من عملية دور الاصطياف التابعة للمكتب
- الحفاظ على الخدمات الصحية و التعاقد مع المصحات و الاطباء بالنسبة للمستخدمين المنقلين
- الحفاظ على الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالقروض و التسبيق
- الحفاظ على وضعية المستخدمين المنقلين بالصندوق المغربي للتقاعد
- الاستمرار في الاستفادة من التأمين التكميلي و تأمين الشيخوخة

ان التنسيق النقابي الخماسي يؤكد على الاستمرار في الدفاع عن حقوق و مكتسبات المستخدمين و حمايتها و الحفاظ عليها و امكانية تحسينها بما يضمن العيش الكريم و صون كرامتهم ووقوفه بجانب الطبقة الشغيلة حتى تحقيق كافة المطالب المشروعة.

حرر بالرباط يوم الجمعة 26 ابريل 2024